الأنباء
الاحد 31 مارس 2013

«الشال»: تراجع مخصصات «بيتك» بنحو 65,9 مليون دينار وراء ارتفاع ربحيته

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي نتائج بيت التمويل الكويتي عن السنة المنتهية في 31ديسمبر 2012، حيث حقق «بيتك» أرباحا صافية خاصة بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة، أعلى من تلك التي حققها في 2011، حيث بلغ صافي الربح -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة- نحو 123,3 مليون دينار، مقابل نحو 37,1 مليون دينار (نتيجة خسائر بنحو 43 مليون دينار للحصص غير المسيطرة، في 2011)، بارتفاع قارب 86,2 مليون دينار، أي ما نسبته 232,4٪. وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 14,1٪، بعد أن بلغ نحو 4,3٪، في 2011، ويعود السبب في ارتفاع صافي أرباح البنك إلى تراجع المخصصات بنحو 65,9 مليون دينار أي نحو 20,5٪ حين بلغت نحو 255,3 مليون دينار، مقارنة مع نحو 321,3 مليون دينار في العام السابق، وارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 60,7 مليون دينار، حين بلغت نحو 932,8 مليون دينار، مقارنة مع 872,1 مليون دينار في العام السابق. وعند مقارنة صافي الربح الخاص لمساهمي البنك، بعد استثناء الحصص غير المسيطرة، نجد ارتفاعا بلغت قيمته نحو 7,3 ملايين دينار، ونسبته نحو 9,1٪، حين بلغ نحو 87,7 مليون دينار، مقارنة مع 80,3 مليون دينار، في العام السابق.

ويلاحظ ارتفاع الإيرادات التشغيلية من نحو 872,1 مليون دينار، في عام 2011، إلى نحو 932,8 مليون دينار، أي بما نسبته نحو 7٪ وقيمته نحو 60,7 مليون دينار، كما أسلفنا سابقا، وشمل الارتفاع بند إيرادات تمويل الذي حقق ارتفاعا قاربت نسبته 9,5٪ وقيمته 49,6 مليون دينار، ليبلغ نحو 573,5 مليون دينار، مقارنة مع 523,9 مليون دينار، في العام السابق. كما ارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 42,7 مليون دينار أي نحو 22,7٪ حين بلغ نحو 230,9 مليون دينار مقارنة بما قيمته 188,2 مليون دينار في العام السابق، وارتفع بند إيرادات أتعاب وعمولات بنسبة 30٪، أي نحو 16,8 مليون دينار، ليبلغ نحو 72,7 مليون دينار، مقارنة مع 55,9 مليون دينار في العام السابق، بينما تراجع بند إيرادات أخرى بنحو 64,1 مليون دينار، من نحو 100,2 مليون دينار، في عام 2011، إلى نحو 36,1 مليون دينار، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 64٪.

وارتفعت المصروفات التشغيلية بنحو 38,9 مليون دينار، أي نحو 7,6٪، حين بلغت نحو 550,9 مليون دينار مقارنة مع 511,9 مليون دينار، في عام 2011، وسبب هذا النمو هو الارتفاع في بند توزيعات للمودعين بنحو 18,4 مليون دينار أي نحو 12٪، حين بلغ نحو 171,1 مليون دينار مقارنة مع 152,7 مليون دينار في العام السابق، وارتفع بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 11,8 مليون دينار، أي نحو 11,6٪، حين بلغت نحو 113,6 مليون دينار مقارنة بنحو 101,8 مليون دينار، في العام السابق، وارتفعت، أيضا، تكاليف الموظفين بنحو 10,3 ملايين دينار، أي نحو 8,2٪، حين بلغت 134,6 مليون دينار مقارنة مع 124,3 مليون دينار في العام السابق. تراجعت المخصصات بنحو 65,9 مليون دينار، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 20,5٪، حين بلغت نحو 255,3 مليون دينار، مقارنة مع 321,3 مليون دينار في العام السابق.

من جانب آخر، ارتفع مجموع موجودات «بيتك» بنحو 1243,5 مليون دينار، أي بما نسبته 9,2٪، ليبلغ نحو 14703,3 ملايين دينار، مقابل نحو 13459,8 مليون دينار، في عام 2011، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع بنود الموجودات، معظمها، حيث ارتفعت قيمة بند «مدينون»، من نحو 5864,8 مليون دينار، في عام 2011، إلى نحو 6652,9 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ 788,1 مليون دينار، وشكل النسبة الأعلى من إجمالي الموجودات بنحو 45,2٪ مقارنة مع 43,6٪ من إجمالي الموجودات في العام السابق. وارتفع بند موجودات أخرى من نحو 705,6 ملايين دينار، في عام 2011، إلى نحو 1020,9 مليون دينار، أي بما نسبته 44,7٪ وقيمته 315,4 مليون دينار. كما ارتفع بند موجودات مؤجرة من نحو 1422,4 مليون دينار، في عام 2011، إلى نحو 1653,5 مليون دينار، أي بما نسبته 16,2٪ وقيمته 231,1 مليون دينار. بينما تراجع بند مرابحات قصيرة الأجل بنحو 292,3 مليون دينار، أي نحو 19,8٪، حين بلغ نحو 1185,7 مليون دينار، مقارنة بـ1478,1 مليون دينار في عام 2011.

وسجلت مؤشرات الربحية، كلها، لـ «بيتك»، ارتفاعا، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك (ROE) من نحو 6,2٪، في عام 2011، إلى نحو 6,7٪، كما ارتفع العائد على معدل الموجودات الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة (ROA) من نحو 0,3٪، في عام 2011، إلى نحو 0,9٪، وارتفع، قليلا، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك الخاص بالمساهمين (ROC)، من نحو 31٪ إلى نحو 31,4٪.

وأعلنت إدارة «بيتك» نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي 10 فلوس للسهم، و10٪ أسهم منحة، مقارنة بتوزيعات بلغت 15 فلسا للسهم و8٪ أسهم منحة، في عام 2011. وبلغ العائد النقدي للسهم نحو 1,2٪ على سعر الإقفال المسجل، في نهاية 31 ديسمبر 2012، والبالغ 830 فلسا للسهم، مقارنة بالعائد النقدي للسهم، في عام 2011، والبالغ نحو 1,7٪، على سعر الإقفال المسجل في نهاية 31 ديسمبر 2011، والبالغ 900 فلس للسهم، وتراجعت القيمة الرأسمالية للبنك بنسبة 0,4٪، في العام 2012، أي بما قيمته 9,7 ملايين دينار .

وبلغت ربحية السهم الواحد (EPS) لمساهمي البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار المتوسط الموزون لعدد أسهم البنك، نحو 30,80 فلسا، مقارنة بـ 28,02 فلسا، في عام 2011. وتراجع، أي تحسن، مضاعف السعر إلى ربحية السهم (P/E) من نحو 32,1 مرة، في عام 2011، إلى نحو 26,9 مرة، أما مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم (P/B) فقد بلغ نحو 1,9 ضعف، مقارنة بنحو 1,8 ضعف، في عام 2011.

185,8 ألف مبنى إجمالي عدد المباني في الكويت حتى نهاية 2012

كشف تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي عن إجمالي عدد المباني في الكويت التي بلغت ـ حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات ـ نحو 185,8 ألف مبنى، في نهاية ديسمبر 2012، مقارنة بنحو 182,7 ألف مبنى، في نهاية 2011، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1,7٪، وهو أعلى من مستوى النمو السنوي المسجل، في نهاية عام 2011، والذي بلغ نحو 0,7٪، وكان عاما 2010 و2012 عامي رواج، حيث حقق الاثنان معدل نمو مرتفعا 2,5٪ و1,7٪، على التوالي، بينما كان 2009 و2011 عاما ركود وارتفاع في مستوى المخاطر، وحقق الاثنان معدل نمو منخفضا بحدود 0,7٪. وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها، في نهاية عام 2012، نحو 619,6 ألف وحدة، مقابل 610,7 آلاف وحدة، في نهاية عام 2011. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 1,5٪، مقارنة بانخفاض بلغ نحو 0,3٪، في نهاية عام 2011 نتيجة خروج عدد كبير من وحدات الملاحق الخالية (-22٪) والتي أثرت بالسالب على إجمالي عدد الوحدات في السوق. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2012، نحو 3,4٪، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، أدنى، إذ بلغ نحو 2,2٪، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، أي إن تغيرا قد طرأ على نمط الطلب. وتستخدم غالبية المباني، في الكويت، للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68,8٪ من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل، معا، فتلك المخصصة للعمل، فقط.

وارتفعت نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في عام 2012، إذ بلغت نسبتها نحو 12,2٪، وعددها نحو 22,6 ألف مبنى، من إجمالي 185,8 ألف مبنى، مقارنة بنحو 20,5 ألف مبنى خال، من إجمالي 182,7 ألف مبنى، في نهاية عام 2011، أي ما نسبته 11,2٪. ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخدامها، حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2012.

وطبقا لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات، إذ بلغت ما نسبته 45,6٪، من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 23,6٪ ثم الدكاكين بنسبة 17,6٪. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته، بصورة منتظمة، من إجمالي عدد الوحدات، منذ عام 2002 وحتى نهاية عام 2012، في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2002ـ 2012)، للمنازل والشقق والدكاكين، نحو 1,8٪ و4,7٪ و3,9٪، على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6,1٪.

وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات، في عام 2012، فبلغت نحو 29,3٪، بعد أن كانت نحو 31٪، في نهاية عام 2011. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول، خلال السنوات 2002ـ 2012.

الدول المتقدمة اختارت الطريق الصعب للخروج من أزمتها وليس في قاموسها «اصرف ما في الجيب يأتك ما في الغيب»

أشار تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إلى أزمة قبرص الصغيرة جدا، التي يصل عدد سكانها الى نحو 1,1 مليون نسمة، والتي لا يزيد حجم اقتصادها على 0,2٪ من حجم اقتصاد دول اليورو الـ 17، حيث كادت أن تعصف باستقرار دول الوحدة النقدية والتي بالكاد استوعبت سقوط حكومة «ماريو مونتي» في إيطاليا، وتهديدات عودة «برلسكوني» لرئاسة الحكومة من جديد. ولا تزيد تكلفة إنقاذ قبرص على 10 مليارات يورو، يتحملها كل من شركاء الوحدة النقدية وصندوق النقد الدولي، بينما بلغ إجمالي التزامات الإنقاذ السابقة لليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا نحو 503 مليارات يورو، ولكن رغم صغرها تظل بالنسبة للأوروبيين قضية مبدأ، فعندما تخلق مشكلة فعليك تحمل تبعاتها. وقدم شركاء قبرص حلا أوليا لم يستطع ابتلاعه حتى الرئيس الجديد في قبرص، المؤيد والداعم لبقائها ضمن منطقة اليورو مهما كانت التكلفة، كما رفضه البرلمان القبرصي.

فبعد أن حدد شركاء قبرص نصيبها من تمويل تكلفة الحل بنحو 5,8 مليارات يورو إضافية، التفتوا إلى حجم الودائع في بنوكها، والبالغ نحو 68 مليار يورو أو نحو 2,8 ضعف حجم الاقتصاد القبرصي، وقرروا فرض ضريبة على ودائع البنوك كلها، واقتطاع نسب عالية من الودائع الكبيرة. ولكن، وبعد مظاهرات مستمرة وحاشدة ورفض البرلمان وضغوط إبقاء البنوك مغلقة خوفا من استنزاف مواردها النقدية عند الركض إليها لسحب الأموال، توصلوا، في اجتماع في بروكسل، حضره الرئيس القبرصي يوم الأحد الفائت، إلى حل أكثر قبولا. إذ قرروا حماية الودائع دون الـ 100 ألف يورو بالتأمين عليها، وتغطية تكلفة الإنقاذ عن طريق إعادة هيكلة أكبر بنكين، بنك قبرص وبنك لايكي، اللذين لديهما نحو 50٪ من الودائع، كلها، في قبرص، وعليهما شبهة تلاعب، بحيث يتحمل جزءا كبيرا من تكلفة الإنقاذ المباشرة من تفوق حساباتهم، في البنكين، 100 ألف يورو وبينما فرض ضرائب على الودائع ليس بدعة، فقد سبق لدول أوروبية أن فرضته في حالات خاصة، وتحت مسوغ أن الاستثمار في الودائع ليس عديم المخاطر، وإذا ارتكب البنك، الذي أودعت فيه الأموال، أخطاء، فعلى المودعين أو بعض كبارهم تحمل بعض الثمن. إلا أن ما حدث لقبرص فيه شبهة سياسية أو شبهة مواجهة جرائم غسيل أموال، إذ تقدر ودائع الأجانب في قبرص بنحو 37٪ من إجمالي ودائع البنوك القبرصية، وهي سياسية لأن الروس من أصحاب الودائع الكبيرة سوف يدفعون قسطا، كبيرا، من التكاليف قدر بنحو 2 مليار يورو، وهي وقاية من جناية لشك الأوروبيين في أن بعض الأموال الروسية استغلت رخاوة الضوابط القبرصية، بينما هي أموال غير نظيفة.

ومن المؤكد أنه حل غير تقليدي لأزمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وربما تصدق عليه الشبهة السياسية، ولكنه حل بعد التعديل، جاء ليؤكد على مبدأ العقاب قبل الثواب، ويخفض التكلفة، السياسية والاجتماعية، في قبرص إلى حدودها الدنيا، كما يؤكد مبدأ الحفاظ على التزام شركاء الوحدة مع مكوناتها من الأعضاء. وعلى مستوى الالتزام وذكاء التعامل، لابد أن في التجربة القبرصية درسا تتعلمه الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، بينما الدرس أعمق على المستوى المحلي. فالدول الـ 17 كلها دول من أهم شروط انضمامها التزامها بالديمقراطية، والمخارج كلها مهما بلغ تدني شعبيتها تقرر ديمقراطيا، إن على مستوى منظمات الوحدة أو على مستوى الدولة. والدول التي تعرضت لأزمات طاحنة هي دول صناعية وزراعية وسياحية، ودول متقدمة تعليمها متفوق، واختارت الطريق الصعب للخروج من أزمتها، وهي ليست دول مصدر الدخل الواحد والزائل، وليس في قاموسها «اصرف ما في الجيب يأتك ما في الغيب».

3,8 ملايين نسمة إجمالي عدد السكان في الكويت بنهاية 2012

استعرض تقرير الشال آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي أوضحت أن إجمالي عدد السكان قد بلغ نحو 3,824 ملايين نسمة، في نهاية 2012، وزاد إجمالي عدد السكان في الكويت، خلال النصف الثاني، بنسبة ضئيلة بلغت نحو 0,45٪، مقارنة بزيادة ملحوظة بما نسبته 2,96٪، خلال النصف الأول. وجاء انخفاض النمو في النصف الثاني من عام 2012 نتيجة ارتفاع عدد السكان غير الكويتيين بنحو 0,02٪، فقط، مقارنة بنمو أكبر بلغ نحو 3,8٪، في النصف الأول، وهي أرقام ننشرها ولا نملك تفسيرا منطقيا لها. وزاد إجمالي عدد السكان، في نهاية عام 2012، بنسبة 3,4٪، عن مثيله المسجل في نهاية 2011. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 3,2٪، في عام 2011، مقارنة بنحو 1,2٪، و1,3٪، و2,8٪ في الأعوام 2008 و2009 و2010، على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة، خلال العام 2012، نحو 126,4 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 29,3 ألف نسمة، بمعدل نمو نسبته 2,5٪، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1,212 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين، في جملة السكان، من نحو 32٪، في نهاية عام 2011، إلى نحو 31,7٪، ويفوق عدد الإناث، البالغ نحو 617,1 ألفا، عدد الذكور، البالغ نحو 595,4 ألفا. في المقابل، زاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 97,3 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 3,9٪، ليبلغ عددهم نحو 2,611 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات 2003ـ2012، بلغ نحو 5,5٪، غالبيته في سنوات ما قبل الأزمة المالية. وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2,3 مليون عامل، أي ما نسبته 60,1٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 32,9٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، بلغت نحو 72,6٪. وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 17,6٪، في عام 2011، إلى 17,4٪ في عام 2012، وارتفعت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 46,4٪ نهاية عام 2012، بعد أن كانت عند 46,1٪، في نهاية عام 2011، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 28,5٪. وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال عام 2012، بنحو 9,6 آلاف عامل ليبلغ عددهم نحو 399,4 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو 303,6 آلاف عامل، أي ما نسبته 76٪، مرتفعا من نحو 296,5 ألف عامل، في نهاية عام 2011. بينما تم استيعاب نحو 3,374 وظيفة لكويتيين خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نمو بلغت 4,2٪، وتحتاج هذه النسبة إلى بعض التدقيق، لأنها قد تعطي مؤشرا غير صحيح. وارتفعت، تدريجيا، نسبة عمالة الإناث الكويتيات، من جملة العاملين الكويتيين، إلى أكثر من 46,4٪، في نهاية عام 2012، مقارنة بنحو 38,6٪، في نهاية عام 2003، وهذا الارتفاع ليست له دلالة على انفتاح المجتمع الكويتي، أو خدمة متطلبات النمو الاقتصادي، لكنه باعتقادنا حدث لأن العمالة، معظمها، هي عمالة حكومية مدعومة، وأهم مبرراتها توزيع الدخل لا الحاجة إلى إنتاجية البشر.

«الأولى للوساطة»: عمليات التصحيح دفعت البورصة إلى التراجع

ذكرت شركة الأولى للوساطة، أنه حين عمد المستثمرون في جلسة الاثنين والثلاثاء الماضي الى البيع لجني أرباح من صعود السوق، لتسجل البورصة أدنى مستوى تراجع لها في أسبوعين، لم يكن إلا عملية تصحيحية مستحقة بعد رحلة طويلة من صعود المؤشر العام

وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية تداولاته الاسبوع الماضي على انخفاض مؤشراته الثلاثة حيث انخفض الوزني 2,55 نقطة والسعري 56,05 نقطة و(كويت 15) 7,17 نقاط.

واستعادت التعاملات توازنها مرة أخرى خلال جلسة الأربعاء، لكن المؤشر لم يتمكن من الاحتفاظ بمكاسبه وأنهى تعاملات الاسبوع على تراجع وسط جو من الترقب لموسم نتائج الشركات. ورأت الشركة في تقريرها الأسبوعي، ان السوق هبط خلال الاسبوع الماضي في 3 جلسات بفعل موجة تصحيح نزولي، لكن حالة التفاؤل لاتزال حاضرة في تعاملات البورصة، في ظل عمليات الشراء التي تركزت على الأسهم التي كانت ضمن قائمة الأكثر انخفاضا مع هبوط مستوى السوق، متوقعة أن تستمر حالة التذبذب خلال الأسبوع الجاري في نطاق عرضي صعودا وهبوطا.ويجب أن تعلن الشركات الكويتية نتائج الربع الأخير من العام الماضي في موعد أقصاه اليوم، ما يرجح ان تستمر أجواء الترقب والحذر وتركز السيولة على الأسهم التشغيلية والقيادية لحين بدء موسم الاعلان عن النتائج الفصلية.

وأفادت «الأولى للوساطة» بأن تهديد البورصة لـ 35 شركة الخميس الماضي، بالإيقاف ما لم تقدم بياناتها المالية حتى الساعة الثامنة والنصف من صباح غد الاثنين، اسهم في زيادة معطيات التذبذب من الناحية الفنية، بعد ارتفاع الحاجة إلى الحذر مع غياب وجود أي مؤشرات حتى الإعلان، على امكانية تفادي هذه الشركات جميعا أو غالبيتها لتعليق تداول أسهمها في المهلة المحددة.

وأضافت، أن بعض المستثمرين استغلوا موجة الشراء الحادة التي يعايشها السوق منذ فترة، فقاموا في منتصف الأسبوع بعمليات بيع واسعة النطاق، وإعادة الشراء في الجلسة الثانية، لكن عدم التيقن بشأن تداعيات هذا التراجع أدى إلى اتساع وتيرة الحذر في آخر جلستين، بين المستثمرين الشركات والأفراد، خصوصا في ظل تنامي الحديث عن وجود عمليات للبيع على المكشوف يقوم بها بعض المتعاملين.

وأضافت ان تعاملات الأسبوع الماضي لم تخل من العمليات المضاربية، مع وجود قناعة لدى المستثمرين بأن أسعار بعض الأسهم ارتفعت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، ما استدعى معه اجراء بعض التصحيح لأسعارها، لكن ذلك لا يغير توجهات العديد من المستثمرين نحو شريحة واسعة من الاسهم لاتزال تحمل فرصا استثمارية حقيقية، لاسيما في الكيانات التشغيلية التي تحسنت أوضاعها، فيما من المتوقع أن تتحرك بعض الأسهم القيادية تصاعديا في ظل الترقب لنتائج الربع الأول من العام الحالي، مع بعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

«QNB»: بريطانيا تعزز علاقاتها مع منطقة الخليج

أظهرت تحليلات مجموعة QNB أن أهمية المملكة المتحدة كشريك تجاري واستثماري لمنطقة مجلس التعاون الخليجي تتزايد بالرغم من أن الاقتصاد البريطاني لايزال يكافح لكي يتعافى من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عامي 2008ـ2009. وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة 6,3 ٪خلال الفترة بين شهر ابريل 2008 وشهر يونيو 2009. ومنذ ذلك الحين كان التعافي ضعيفا وحتى بعد مرور أربع سنوات لم يستطع الاقتصاد البريطاني استعادة ما فقده خلال الأزمة ومن غير المتوقع أن يستعيد خسائره قبل عام 2015. يعوق قطاعان رئيسيان وهما الخدمات المالية والنفط والغاز تعافي الاقتصاد البريطاني. كما أن محاولات تقليص العجز في الموازنة العامة تؤثر أيضا على النمو الاقتصادي على المدة القصيرة.

أولا، يمثل قطاع الخدمات المالية مكونا مهما في الاقتصاد، حيث يستحوذ على ما يقارب 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي نظرا لدور مدينة لندن كمركز مالي عالمي. وقبل الأزمة المالية العالمية، كان قطاع الخدمات المالية ينمو بمعدلات تصل إلى ما يقارب ضعف معدل النمو في إجمالي الاقتصاد. لكن عقب الأزمة تراجع النمو في الخدمات المالية ويتعرض لضغوط بسبب الحاجة إلى تقليص معدلات القروض في الميزانيات العمومية للبنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا، يتراجع إنتاج المملكة المتحدة من النفط والغاز بسرعة بسبب انخفاض المخزون في حقول بحر الشمال.

ولا توجد علاقة بين التراجع في إنتاج النفط والغاز والأزمة المالية العالمية، لكن توقيته زاد من صعوبة التعافي الاقتصادي.

فقد كانت المملكة المتحدة من مصدري النفط حتى عام 2005 (ومن مصدري الغاز الطبيعي حتى عام 2004)، لكن إنتاج النفط تراجع إلى 0,9 مليون برميل يوميا في عام 2012، وهو ما يمثل نصف مستويات الإنتاج في عام 2005 وثلث أعلى معدل بلغه إنتاج النفط في بريطانيا خلال عام 1999.

كما أن معدل الإنتاج الحالي بالنسبة للمخزون لايتجاوز عشر سنوات بالرغم من أن الاستثمارات وعمليات الاستكشاف الجديدة لابد أن تساعد في زيادة المخزون، بالنسبة للغاز الطبيعي، هناك بعض التوقعات الايجابية حول مشاريع استغلال مصادر الغاز الصخري البرية والتي شهدت دعما مؤخرا بتخفيض الضرائب عليها في موازنة عام 2013.

وقد أدى تراجع إنتاج الغاز في المملكة المتحدة إلى استيراد الغاز من دولة قطر.

ثالثا، قامت الحكومة البريطانية بتطبيق برنامج تقشف مؤلم منذ عام 2010 للسيطرة على العجز في الموازنة. وتواجه الحكومة مشاكل صعبة في محاولة تحقيق التوازن خلال التعامل مع قضية الدين العام.

فهي تحتاج إلى إبطاء النمو بالأسعار الجارية من خلال تقليص العجز الأساسي، وفي نفس الوقت تحتاج إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي لتقليص حجم الدين العام بالنسبة للاقتصاد الكلي، لكن السياسات التقشفية تعوق هذا النمو. ورغم أن المملكة المتحدة فقدت تصنيفها الائتماني المتميز عند AAA بعد أن قامت مؤسسة موديز بتخفيض هذا التصنيف في فبراير 2013، إلا أن هذا التخفيض لم يؤد إلى زيادة كبيرة في تكاليف الاقتراض نظرا لأن الأسواق أخذت في اعتبارها احتمال تخفيض التصنيف الائتماني. وواجه الاقتصاد ضربة جديدة من أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو العام الماضي حيث تراجع الطلب من الشريك التجاري الرئيسي للمملكة المتحدة وأدى إلى نمو اقتصادي بنسبة 0,2٪ فقط خلال عام 2012، وهو أدنى معدل نمو منذ عام 2009. ويشير متوسط توقعات خبراء الاقتصاد في استطلاع لمؤسسة بلومبرغ الى أن معدلات النمو سترتفع من 0,9٪ هذا العام لتصل إلى 2 ٪بحلول عام 2015 والذي سيكون أعلى معدل للنمو منذ عام 2007. ومن بين المؤشرات السلبية الأخرى معدلات البطالة المرتفعة والتي تتراوح حول8 ٪ ومعدلات التضخم التي تجاوزت المعدل الرسمي المستهدف عند 2٪ لأكثر من ثلاث سنوات.

من المستبعد تخفيض معدل التضخم إلى مستويات أقل من المستهدف في المستقبل القريب بسبب التوقعات باستمرار بنك انجلترا (البنك المركزي) في سياسات التخفيف النقدية والتي تهدف إلى تشجيع الإقراض للأعمال للمساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي.

لايزال سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي عند مستوى متدن تاريخي بمعدل 0,5٪ منذ عام 2009 ومن المتوقع أن يظل عند تلك المستويات لثلاث سنوات أخرى على الأقل.

علاوة على ذلك، يمتلك بنك انجلترا حاليا34٪ من السندات البريطانية نتيجة لعمليات شراء السندات في إطار سياسات التخفيف الكمي.

كما أن هناك توقعات كبيرة بأن محافظ بنك انجلترا الجديد مارك كارني، والذي سيتولى مهام منصبه في شهر يوليو، سيتخذ المزيد من سياسات التوسع النقدي. وهذا يفسر تراجع الجنيه الاسترليني مؤخرا حيث فقد ما يقارب الـ 7٪ من قيمته أمام الدولار خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وعلى الرغم من الصعوبات الحالية في المملكة المتحدة، إلا أنها تظل سادس أكبر اقتصاد في العالم وتتمتع بمناخ اقتصادي متميز بما في ذلك تراجع الضرائب على الشركات مما يجذب الشركات الأجنبية.

لهذه الأسباب، بالإضافة إلى العلاقات التاريخية، تعتبر المملكة المتحدة شريكا تجاريا واستثماريا مهما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وهناك جهود من الجانبين لتعزيز هذه العلاقات.

وتأتي منطقة مجلس التعاون الخليجي ضمن أكبر عشر وجهات لصادرات المملكة المتحدة، كما أنها ثاني أكبر مصدر للنفط والغاز بعد النرويج.